

اتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر - دراسة تقييمية وتحليلية

د. بن دقفل كمال - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر -

<p>Abstract</p> <p>Public expenditure is one of the most important tools of fiscal policy implemented by the financial authorities through the state budget to achieve the economic and social goals that the society aims to achieve within a certain period of time, where the deficit or surplus in the budget, "the discrepancy between total revenue and total expenditure, And the surplus indicates a contractionary fiscal policy. Taxes and other revenues absorb part of the purchasing power of the private sector, while expenditures lead to increased aggregate demand. The budget deficit is one of the characteristics of developing countries, which is financed through several sources, leading to different economic impacts. Most countries use financing to cover various ways, such as public borrowing, either by offering securities for public subscription or borrowing from international financial institutions. The state also has to issue cash by selling bonds to the central bank or by direct advances from the latter, which leads to an increase in the cash mass. Taxation is also the most important means of financing the budget deficit, but it limits the ability of self-financing of institutions private sector, and here we will address the impact of public spending policy on the size of the deficit in the general budget in Algeria and to consider the causes and justification of this deficit.</p> <p>key words: Economic policy, public expenditure policy, public budget, budget deficit, public revenues, public expenditure.</p>	<p>ملخص:</p> <p>تعتبر النفقات العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، حيث يمثل العجز أو الفائض في الموازنة "التباين بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات"، ويشير العجز الحكومي إلى وجود سياسة مالية توسعية، بينما يدل الفائض على سياسة مالية انكماشية، فالضرائب والإيرادات الأخرى تمتص جزءا من القدرة الشرائية للقطاع الخاص، بينما تؤدي النفقات إلى زيادة الطلب الكلي. ويعتبر العجز في الميزانية إحدى سمات البلدان النامية والذي يتم تمويله من خلال مصادر عدة، مما يؤدي إلى آثار اقتصادية مختلفة تلجأ معظم الدول لتغطية احتياجات التمويل للعديد من الطرق كالإقتراض العام سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو الإقتراض من المؤسسات المالية الدولية، كما تلجأ الدولة أيضا إلى الإصدار النقدي عن طريق بيع السندات للبنك المركزي أو بواسطة تسبيقات مباشرة من هذا الأخير، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية. كما تعتبر الضرائب أيضا أهم وسائل تمويل العجز الموازني إلا أنها تحد من قدرة التمويل الذاتي للمؤسسات القطاع الخاص، ومن هنا سوف نقوم بالتطرق للإلأثر الذي تمارسه سياسة الإنفاق العام في حجم العجز في الموازنة العامة في الجزائر والنظر في أسباب هذا العجز ومبرراته.</p> <p>الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، سياسة الإنفاق العام، الموازنة العامة، عجز الموازنة، الإيرادات العامة، النفقات العامة.</p>
--	---

أولاً: سياسة الإنفاق العام كأهم أدوات السياسة الاقتصادية.

إن تزايد الاهتمام بالسياسات الاقتصادية يعد نتيجة تعكس التوجهات المتبعة من طرف صناع القرار من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، الأمر الذي دار حوله الجدل والاختلاف خاصة في ظل التوجهات الفكرية والإيديولوجية المختلفة والتي تبنى على أساسها السياسات الاقتصادية، حيث اختلفت الآراء وتضاربت وجهات النظر في حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بدءاً من أزمة الكساد العالمي سنة 1929 مروراً بأزمة الكساد التضخمي 1973 وإلى الأزمة العالمية سنة 2008.

1- الدولة ودورها الاقتصادي.

لقد لعبت الدولة دوراً استراتيجياً في الحياة الاقتصادية في الماضي والحاضر، ويتعاطف دورها في ظل التحولات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وإن اختلف ذلك الدور من مرحلة إلى أخرى، واتخذ أشكالاً متعددة حسب الظروف الزمنية والأوضاع المكانية.

1-1- مفهوم الدولة.

يختلف مفهوم الدولة من حيث وجهات النظر القانونية والاقتصادية، حيث تعرف من الناحية القانونية على أنها هيئة سياسية تعمل على فرض سيادتها على رعاياها فوق إقليمها، كما تعرف الدولة أيضاً بأنها "جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لسلطة سياسية معينة". ويصطلح أيضاً على أن الدولة مصطلح سياسي يعبر عن مدلول ذو معنى واسع، وأن التعرف على طبيعة الدولة يكون عن طريق الوعي بالفرق بين المجتمع والدولة والحكومة.

وفي نفس السياق يؤكد تعريف آخر بأن الدولة بمفهومها الواسع تشير إلى مجموعة من المؤسسات تملك وسائل الإكراه المشروع، تمارسه فوق رقعة جغرافية محددة وعلى سكانها الذين يشار إليهم بوصفهم المجتمع، وتحتكر الدولة وضع القواعد داخل حدودها من خلال الحكم المنظم".

وتعرف الدولة من الجانب الاقتصادي بأنها شكل من أشكال التنظيم الذي يضمن الحصول على والحفاظ على نمط حياة يطاق لشعبها، لذا ينبغي عليها إتباع الأهداف الاقتصادية. كما تم تعريفها على أنها "المؤسسة المكلفة بوضع وتطبيق السياسات الاقتصادية" وينصرف هذا

المعنى إلى الحكومة فكأنها مرادفة للدولة، ولا غرابة في ذلك فتقرير البنك الدولي يؤكد ذلك بقوله "فإننا نستخدم مصطلحي الدولة والحكومة بطريقة دارجة وأحيانا على أنهما مترادفتان، وذلك ما يحدث كثيرا في المناقشة والكتابة في مختلف أنحاء العالم".¹ كما يعرفها البعض بأنها الضمان الأعلى لتماسك المجتمع ، بما تقوم به من تقوية لمكوناته المختلفة الفردية والجماعية، ورصد للقواعد الضرورية وإلزام الجميع بالتوجهات الترشيدية وحدود الهوامش التي تضبط حرية مختلف العمليات الاختيارية والتي لا يمكن تجاوزها². إن هذا التعريف ركزت على طبيعة الدور الذي تضطلع الدولة في توجيه المجتمع وترشيد حركته، إلا أنه تم تعريفها من طرف مجموعة من الباحثين تعريفا يجمع بين طابعها المؤسسي والدستوري والاقتصادي، فبينوا بأن الدولة هي "شكل مؤسساتي للسلطة العليا التي عن طريق احتكارها الشرعي للقوة تكون النظام الاجتماعي عن طريق القانون، وتمارس سلطة الدولة داخل حدود جغرافية على أمة، فهي إذن مؤسسة تعرف بمجموعة من التنظيمات السياسية والإدارية : الرئيس، الحكومة، البرلمان، الإدارات...الخ.

إن جهاز الدولة هذا يتجسد في أشخاص، هم مسؤولوا الدولة الذين بدوهم لا يمكن الحديث عن دولة قانون ويختلف دور الدولة حسب التيارات الاقتصادية السائدة.

2-1-وظائف الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية.

يعتبر الكثير من الباحثين أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية له أهمية كبيرة في مواجهة التحديات الداخلية والحد من استفحالها، إلا أنهم اختلفوا في مدى حجم هذا التدخل ومجالاته وطبيعة الوظائف التي تسند إلى الدولة، وفيما يلي نلخص أهم الوظائف المسندة للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي:

- توفير البنية الأساسية والمؤسسية والقانونية.
- تعبئة الموارد الاقتصادية وترشيد عمليات استخدامها.
- تنظيم عملية توزيع الثروات والدخول وتكاليف عوائد التحولات.
- تفصيل الجهود التنموية.
- الحماية الإستراتيجية للاقتصاد الوطني والمشاركة الايجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

2-مفهوم النفقات العامة: تعتبر النفقات العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وترتبط عمليات تبويب الإنفاق العام بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التبويب تعقيدا، ولقد تطورت عملية التبويب بتطور دور الدولة الاقتصادي، فكان التبويب الإداري متعلقا بدور الدولة التقليدي، إلا أنه ومع ظهور الدور الاقتصادي للدولة تخض عنه ظهور التبويب الاقتصادي. كما تمثل النفقات أيضا العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة، وأداة لتحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات العامة بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني^{iv}.

3- نظرة أطروحات الفكر الاقتصادي لسياسة الإنفاق العام.

إن الفكر المالي قد تطور تطورا شاملا منذ أوائل القرن الماضي نتيجة تطور الفكر والأحداث، وقد عرفت السياسة المالية بدورها تطورا ملحوظا في وظائفها وأسسها، حيث انتقلت من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة وهذا مع تطور وظائف الدولة الاقتصادية.

1-1-نظرة الفكر الكلاسيكي لسياسة الإنفاق العام:

احتل موضوع المالية العامة في التحليل الكلاسيكي جانبا لا بأس به، متأثرين بذلك بفلسفة ضرورة حيادية الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، واقتصرها على الوظائف الأساسية من أمن وعدالة، وبالتالي فهي كما عرفها آدم سميث "رجل الحراسة الليلي".^v تقوم السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي أساسا على قانون ساي للأسواق والذي يصاغ في المقولة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له"، حيث أن الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل الطاقات الإنتاجية المتاحة. وتفسير هذا هو أن عبارة ساي تؤكد العلاقة السببية المباشرة بين الإنتاج والإنفاق، وأي زيادة في الإنتاج الذي يمثل العرض سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، وبالتالي فأى زيادة في الدخل النقدي سوف تتجه الى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، لأن الاعتقاد السائد حول النقود عندهم هو أن النقود ليست إلا وسيط للتبادل، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.

2-2-نظرة الفكر الكينزي لسياسة الإنفاق العام:

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي 1929-1933 عجز النظرية الكلاسيكية في معالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ منها^v:

- تحليل المعطيات في المدى القصير.
-الطلب هو الذي يخلق العرض.
-المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعرضيين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض.
- تحليله تحليل كلي، فحسب كينز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالأستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين.
-يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد.

-وفقا لكينز فإن الأفراد لا يتمتعون بالرشادة، وبالتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة إلى ذلك فقد ركز كينز على الدخل والإنفاق والعلاقة بينهما، واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن التوازن النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع الطلب عليه، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار.
في حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات العامة بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال تخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي، أي زيادة كمية النقود والتي يرى كينز أنها تحكم المستوى العام في الأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية، ومادام التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة كاملة في أي اقتصاد فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل، وذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في معدلات سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.
أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي، حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل.
من خلال ما سبق يمكن القول أنه يجب على الحكومة توظيف كل من السياستين المالية والنقدية أو المزج بينهما من أجل تخفيض الطلب الداخلي، إلا أنه تبقى أكثر السياسات نجاعة هي رفع معدلات الإنفاق العام.

3-3-نظرة الفكر النقدي لسياسة الإنفاق العام .

نظرا لضعف معدل النمو الاقتصادي والركود التضخمي " Stag flation " و آثاره السلبية خلال سنوات الثمانينات أدى ذلك إلى ظهور سياسات اقتصادية جديدة ترفض السياسات المنهجية في تلك المرحلة ، لتظهر المدرسة النقدية بزعامة "M.Friedman" و أتباعه منددة بالأفكار الكينزية^{vi} . حيث أرجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي (التضخم، البطالة، الركود...الخ) إلى الأفكار الكينزية، فأصبحوا يهتمون أساسا بالكتلة النقدية و السياسة النقدية، و يركزون على أهميتها في التنظيم و ضبط الاقتصاد الوطني و ترشيد سلوك الأطراف الاقتصادية الأخرى. من هنا فإن الهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية يجب أن يتمثل في مكافحة التضخم، أي في تحقيق الاستقرار النقدي، وليس في تحقيق التوظيف الكامل الذي كان الكينزيون يضعونه على قمة أهداف السياسة الاقتصادية.

4-تصنيف النفقات العامة في الجزائر.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين هما نفقات التسيير و نفقات التجهيز، ويرجع ذلك إلى التفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي الدولة إلى تحقيقها، حسب كل نوع معين من أنواع النفقات.

1-4-نفقات التسيير (الإنفاق الجاري):هي الاعتمادات المخصصة لمختلف مصالح الدولة التي بدورها تضمن استمرارية سير هذه المصالح من الناحية الإدارية، وهذا النوع من النفقات موجه أساسا إلى إمداد هيكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، إذ أن هذه النفقات هي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من أثار فهي غير مباشرة^{vii}، وتعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في ميزانية الجزائر، ثم توزع هذه النفقات لكل وزارة إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام وتصدر نفقات التسيير للميزانية الجزائرية في قانون المالية بالجريدة الرسمية.

وتنقسم النفقات العامة وفقا للمادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي^{viii}:

أ-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشتمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويتكون هذا النوع من خمسة عناصر نذكرها فيما يلي:

-دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة).

-الدين الداخلي، ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة).

-الدين الخارجي.
-ضمانات من أجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية.
-نفقات محسومة من الإيرادات.
ب-تخصيصات السلطة العمومية: تشمل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية مثل مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني، المجلس الدستوري وغيرها، وتعتبر هذه النفقات مشتركة ما بين الوزارات.
ج-النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشتمل على كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:
مرتببات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات مختلفة.

د-التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:
- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات... الخ).

2-4-نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري): هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد.^{ix}

ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات للاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة عن استثمارات منتجة، ويضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وتنقسم نفقات التجهيز في الجزائر وفق التصنيف الوظيفي الإداري، حيث أن وظائف الدولة الأساسية تظهر فيه بشكل قطاع وبذكر حصة كل قطاع بالتفصيل، وحسب المادة 35 من قانون 17-84 المتعلق بقانون المالية، يتم توزيع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب هي:
أ- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب-القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي:

المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة.

5- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

إن الآثار الاقتصادية للنفقات العامة يعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقات لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع إلى تحقيقه.

1-5-أثر سياسة الإنفاق العام على العمالة:

لقد ركز كينز على أهمية زيادة الإنفاق العام- بإعتباره أحد مكونات الإنفاق الكلي- في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، حيث تستطيع الحكومة حسبه تحقيق هذه الزيادة بإحدى الوسييلتين، الأولى باللجوء للموارد من اقتراض عام وإصدار نقدي، وفي هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق مما ينتج عنه زيادة الطلب وارتفاع مستوى الإنتاج والعمالة تبعاً لذلك. أما الوسيلة الثانية فهي باللجوء إلى الموارد العادية عن طريق اقتطاع جزء من الدخول التي تكتنزها الطبقات الغنية وتحويلها في شكل إعانات أو أي شكل آخر

للطبقات الفقيرة المتعطشة للاستهلاك، وفي هذه الحالة سيزيد الطلب أيضا نتيجة لامتناع جزء من المدخرات الفائضة عن الحاجة وتحويلها إلى الاستهلاك وسيستبع ذلك زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة^x.

2-5- أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني: يتوقف تأثير الإنفاق العام على مدى استخدامه أو ما يسمى بإنتاجية الإنفاق العام ، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال^{xi}:

-زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

-إن النفقات العامة الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة ، التعليم، التدريب.....الخ

-يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على السلع الاستهلاكية و سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

3-3-5- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة بصورة مباشرة على الاستهلاك ، وذلك فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك العام الذي تقوم من خلاله بشراء السلع أو خدمات لازمة لسير المرافق العامة ، أو نفقات الاستهلاك الخاصة بأجور الأفراد والإعانات التي تقدم للبطالين ، علما أن الجزء الأكبر منها يخصص للاستهلاك ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العام.

4-4-5- أثر النفقات العامة في توزيع الدخل: يتمثل تأثير النفقات العامة في توزيع الدخل من خلال^{xii}:

-التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية كالأجور.

-التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي ، يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد وذلك عن طريق النفقات العممة التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

5-5-5- أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي: إن زيادة الإنفاق العام الاستثماري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة معدلات النمو.

ثانيا: الإطار التعريفي والنظري لمفهوم عجز الموازنة العامة .

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية، حيث تشمل وظائف متعددة ومتنوعة تجعل منها وسيلة فعالة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والتي من بين أولوياتها المحافظة على العمالة الكاملة واستقرار الأسعار وتوازن القطاعات الخارجية وكذلك المحافظة على معدلات جيدة للنمو الاقتصادي.

1-تعريف الموازنة العامة.

لقد تعددت الآراء وجهات النظر في تعريف الموازنة العامة، حيث تختلف من وجهة نظر كل باحث والزوايا التي ينظر منها لهذا المجال يمكن ذكر بعض التعاريف:

-هي نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة معينة تخضع لإجازة من السلطة المختصة وهي السلطة التشريعية.

-الموازنة العامة تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل، تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والأهداف بعيدة المدى إلى برامج سنوية، تعمل على تنفيذ الخطة العامة، وتسهيل الرقابة والإشراف على النشاط الحكومي وتقييمه في سبيل الأهداف العامة للتنمية^{xiii}.

2-عناصر الميزانية العامة.

للموازنة العامة مجموعة من الخصائص هي:

-الموازنة العامة نظرة توقعية مستقبلية، أي أنها سجل لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه أو تحصله من مبالغ خلال مدة محددة، عادة ما تكون سنة.

-الميزانية العامة تتطلب الإقرار أو الإجازة من السلطة التشريعية.

-الميزانية العامة هي وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.

-الميزانية العامة هي التقديرات المدروسة للنفقات والإيرادات العامة من خلال فترة زمنية محددة.

-الميزانية العامة وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة.

3- مفهوم عجز الموازنة العامة وأنواعه:

يعرف عجز الموازنة العامة على أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة. كما أنه يمثل انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة^{xiv}.

ومن خلال دراستنا لموضوع عجز الموازنة العامة نجد كثير من وجهات النظر والتصنيفات التي تم وضعها لتحديد أنواع العجز نوجزها إجمالاً فيما يلي^{xv}:

-العجز الكلي: وهو المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة.

-العجز الجاري: يعني زيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية.

-العجز الهيكلي: الحالة التي تشير إلى استمرار العجز المالي لسنوات متتالية وبصورة مستمرة.

-العجز المقصود(المنظم): يشير إلى مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة عند تعرض الاقتصاد للأزمة كساد اقتصادي ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها فيتولد العجز المقصود.
-عجز مؤقت: عدم توافق الإيرادات مع النفقات زمنيا.
-عجز ضعف: يكون اثر ضعف الحكومة في تحقيق التوافق بين الإيرادات والنفقات نتيجة الإنفاق غير العقلاني.
-عجز القوة: يكون نتيجة إبتذالات الحكومة في تقديم المساعدات للدول الأخرى على شكل مساعدات لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية معينة.

4-أسباب عجز الموازنة العامة:

لا يمكن بأي شكل من الأشكال إرجاع ظاهرة عجز الموازنة العامة إلى سبب وحيد وذلك لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة ترجع أسبابها إلى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها، ويمكن إجمال الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلى ما يلي^{vi}:
-عدم مواكبة الموارد والإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة، حيث اتجهت موارد بعض الدول النامية إلى الانخفاض مما فاقم عجز الموازنة ، وهنا يكمن السبب في الضعف الشديد الذي تتسم به الأنظمة الضريبية (التي تقاس فعاليتها بنسبة الحصائل الضريبية إلى حجم الناتج الإجمالي) ، حيث تتراوح هذه النسبة في الدول النامية بمعدل مقداره 15% في حين تبلغ في الدول المتقدمة 30% كمعدل، ويرجع ضعف الطاقة الضريبية في البلدان النامية إلى العديد من العوامل منها انخفاض متوسط دخل الفرد، وعدم خضوع أصحاب الدخل العالية للضرائب نظرا لنفوذهم السياسي والاجتماعي، وكثرة الإعفاءات وانخفاض الوعي الضريبي لدى المواطنين، وكذلك جمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية من حيث المعدل والتحصيل، وتدني المستوى المهني والتقني للعاملين في الجهاز الضريبي وتفشي الفساد، وانتشار حالات التهرب الضريبي و بروز ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات كرسوم الكهرباء والماء وغيرها .
-يعكس حجم الإنفاق العام وتطوره مدى تطور حجم الحكومات ودورها في الحياة الاقتصادية وفعاليتها في إدارة الاقتصاد الوطني الذي أخذ بالتزايد كما ونوعا، هذا ما أكد عليه العالم الألماني فاكنر الذي وضح وجود علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث أنه كلما ازدادت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي زاد الدخل الحقيقي للفرد، ومن جانب آخر فهناك أسباب حقيقية وظاهرة(تتمثل الأسباب الحقيقية في العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعسكرية وإدارية ، أما الأسباب الظاهرية فتتمثل في زيادة عدد السكان وانخفاض قيمة النقود وارتفاع معدلات التضخم واتساع إقليم الدولة) أدت إلى اتساع الإنفاق العام في جميع الدول بغض النظر على درجات تطورها الأمر الذي أدى إلى وقوع عجز في الموازنة العامة لهذه الدول.

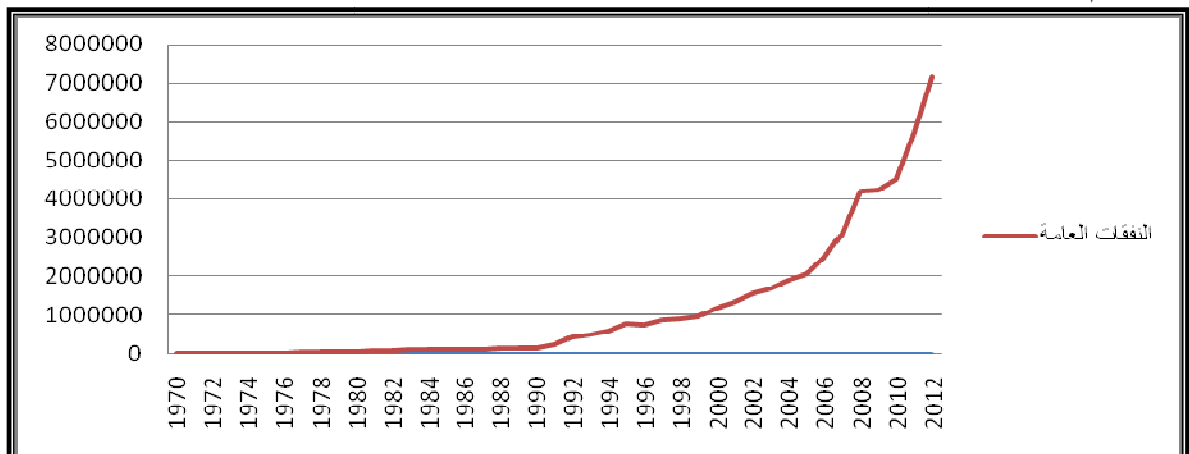
-ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة، بالإضافة إلى نقص في مصدر التمويل للموازنة.

-نقص الطلب الكلي أو زيادة العرض الكلي وحدوث الأزمات الاقتصادية وسعي الدولة في إطار معالجتها لهذه الأزمات باللجوء إلى العجز المقصود ، ومن جانب آخر فان الكثير من الدول النامية التي اعتمدت على تمويل التنمية بالعجز ازداد العجز في موازنتها العامة ، بعد أن فشلت جهود التنمية.

ثالثا: السياسة الإنفاقية العامة ، عجز الموازنة وأثر المزاخمة في الجزائر .

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط للنهوض بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة.

الشكل رقم(01): تطور نفقات العامة خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2012.



المصدر: مخرجات excel.

قد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2012 توسعا في الإنفاق وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز وهو ما يمكن أن نطلق عليه السياسة الإنفاقية التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية التي تشهدها الجزائر على طول الفترة المدروسة والتي من خلالها يمكن أن نقسم تطور النفقات العمومية في الجزائر إلى ثلاثة فترات مهمة كما يلي:

1-2-فترة التخطيط 1970-1990:

لقد تبنت الجزائر خلال هذه الفترة الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية، حيث ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا من طرف الدولة في الحياة الاقتصادية، عبر عنه بارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (01):تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1970-1990. الوحدة مليار دينار.

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		الناتج الداخلي الخام pib	مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %		
1970	4253	72.38	1623	27.62	24072	5876
1971	4687	67.53	2254	32.47	24922	6941
1972	5365	65.45	2832	34.55	30413	8197
1973	6270	62.77	3719	37.23	34593	9989
1974	9406	70.15	4002	29.85	55560	13408
1975	13656	71.62	5412	28.38	61573	19068
1976	13170	65.46	6948	34.54	74075	20118
1977	15282	59.99	10191	40.01	87240	25473
1978	17575	58.38	12531	41.62	104831	30106
1979	20090	59.94	13425	40.06	128222	33515
1980	26789	60.86	17227	39.14	162507	44016
1981	34205	59.33	23450	40.67	191468	57655
1982	37996	52.45	34449	47.55	207551	72445
1983	44391	52.33	40434	47.67	233752	84825
1984	50272	54.88	41326	45.12	263855	91598
1985	54660	54.75	45181	45.25	291597	99841
1986	61154	60.06	40663	39.94	296551	101817
1987	63761	61.32	40216	38.68	312706	103977
1988	76200	63.66	43500	36.34	347716	119700
1989	80200	64.42	44300	35.58	422043	124500
1990	88800	65.05	47700	34.95	554388	136500

Source: Rétrospective statistique (1970-2002),ONS, Edition 2005.

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه في هذه الفترة قد ارتفعت قيمة النفقات العامة من 5876 مليار دينار جزائري سنة 1970 إلى 99841 سنة 1985 مليار دينار جزائري وبمعدل نمو قدره 21.21% وهو ما يبرره نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام، إذ يعتبر هذا الأخير مؤشرا حقيقيا لقياس مدى تطور النفقات العمومية.

إن الارتفاع المستمر في نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج الداخلي الخام يدل على التطور الكبير في نسب الإنفاق العام الذي يتم تمويله عن طريق محاصيل الجباية البترولية، حيث بلغ معدل تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام معدلات عالية تراوحت ما بين 107.31% و 170.80% باستثناء السنوات 1982، 1983، 1984 التي عرفت تراجعاً في أسعار البترول. حيث أن هذه الزيادة في مداخيل الدولة بالإضافة إلى ضخامة البرامج الاستثمارية التي تضمنتها مختلف البرامج التخطيطية أدى إلى تحول السياسة المالية في الجزائر إلى سياسة الإنفاق العام. أما النصف الثاني من عقد الثمانينات، تميز الاقتصاد الجزائري بركود تام، كما سجل معدلات نمو سالبة لثلاثة سنوات 1986-1988 وهو الأمر الذي يعكس بوضوح حجم وعمق الأزمة التي كان لها تأثير كبير على المالية العامة، حيث اضطرت الحكومة الجزائرية بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية إلى مراجعة ميزانية سنة 1986 التي وضعت على في البداية على أساس سعر مرجعي لبرميل البترول قدره 24 دولار أمريكي، لينخفض إلى 17.5 دولار أمريكي للبرميل. كما اضطرت أيضا إلى خفض الإنفاق العام خلال أربعة سنوات 1986-1989 ومحاولة رفع الجباية العادية قصد تعويض جزء من الجباية البترولية، حيث رفعت الضرائب المباشرة بنسبة 20% والضرائب على الشركات بنسبة 19.4%^{xviii}.

2-2- فترة الإصلاحات الاقتصادية 1991-1999:

خلال بداية مرحلة التسعينيات كان الاقتصاد الجزائري يعاني من حالة اختناق شديدة نتجت على إثر تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% من المداخيل الخارجية، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تتبنى برامج الإصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة والتي تميزت بانخفاض قيمة النفقات، فبالرغم التطور المستمر لنفقات من 136500 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 961682 مليار دينار سنة 1999، إلا أن نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام ضعيفة، حيث انخفضت نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الخام من 34.42% سنة 1988 إلى 15.83% سنة 1990 نتيجة تراجع الدولة عن دعم الأسعار وتسريح العمال وإحالة بعضهم على التقاعد.

في سنة 1993 ومع توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالث وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بدأت الجزائر في إصلاح إطار السياسة المالية وفي شقها المتعلق بالإنفاق بإتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام، حيث أن 75% من برامج التعديل الهيكلي المتعلقة بالسياسة الإنفاقية تركز على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة. هذا ما عملي الجزائر على تطبيقه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة. وبالرغم من هذا فإنه من خلال تتبع قيم الإنفاق العام يتضح جليا أن قيمة النفقات العامة قد ارتفعت وبصفة عامة خلال الفترة 1994-1999، حيث وصلت قيمتها إلى 961.68 مليار دينار بعدما كانت 566.32 مليار دينار سنة 1994، وكما تمت الإشارة إليه سابقا فإن هذه القيم لا تعطينا بشكل واضح مدى تأثير سياسة التعديل الهيكلي على عملية ترشيد الإنفاق العام إلا من خلال دراسة نسب الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام باعتباره مؤشرا رئيسيا لتطور النفقات، وفي هذا الصدد نجد أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام قد تراجع بعشرة نقاط من المائة خلال هذه الفترة، إذ انتقلت هذه النسبة من 38.07% سنة 1994 إلى 29.70% سنة 1999.

بالنظر إلى نفقات التسيير خلال هذه الفترة نجدها عرفت ارتفاعا كبيرا، حيث استحوذت على ما نسبته 58.34% كحد أدنى سنة 1994 و 80.56% كحد أقصى سنة 1999، ويرجع ذلك إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية، كما يعود الارتفاع لهذا النوع من النفقات إلى سيطرة الحكومة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية والإقليمية. حيث أنه خلال سنة 1997 ارتفعت نفقات الميزانية بصفة إجمالية بمعدل 16.7% من سنة 1996 إلى سنة 1997، حيث ارتفعت نفقات التسيير بمعدل 17% وبسرعة أكبر من نفقات التجهيز التي ارتفعت بمعدل 15% ونتج عن ذلك انخفاض نسبي لحصة نفقات التجهيز من 24% إلى 23.70% مقارنة بالنفقات الإجمالية، ويرجع سبب ارتفاع نفقات التسيير إلى رفع الأجور وتنظيم الانتخابات وإلى المساعدة المخصصة للصندوق الوطني للتقاعد، بالإضافة إلى تسديد جزء من المديونية بمبلغ 56.5 مليار دينار وهو رقم دون الرقم المحدد في قانون المالية التكميلي والمقدر بـ 97 مليار دينار، إضافة إلى ارتفاع التحويلات الاجتماعية^{xviii}. أما سنة 1998 فقد شهدت انخفاضات كبيرة لأسعار البترول حيث بلغ 12.5 دولار للبرميل خلال هذه السنة بعدما كان يتراوح عند قيمة 19.5 دولار للبرميل سنة 1997 إلا أن هذا لم يمنع من زيادة نفقات الميزانية والتي كان سببها إلى حد كبير زيادة نفقات التسيير والتي بلغت خلال هذه السنة ما يعادل 663.85 مليار دينار. وفيما تميزت سنة 1998 بتدهور سوق النفط إلا أنه وفي السداسي الأول من سنة 1999 ارتفع سعر البترول إلى ما يعادل 18 دولار للبرميل، الأمر الذي أدى إلى تطور نفقات الميزانية التي بلغت 774.69 مليار دينار ساهمت فيها نفقات التسيير بـ 80.56% أمام نفقات التجهيز التي ساهمت بنسبة 19.44% من إجمالي النفقات.

أما فيما يخص نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري) فقد بلغت ما قيمته 47700 مليار دينار جزائري سنة 1990 وهي تمثل 34.95% من إجمالي النفقات، إذ أخذت قيمة نفقات التجهيز في الارتفاع إلى غاية سنة 1995 لتبلغ 285923 مليار دينار، ويرجع ذلك إلى تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير التجهيزات والبنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 1994 بـ 330 مليار دينار جزائري.

أما الفترة 1996 إلى غاية 1999 نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت سنة 1999 إلى ما يعادل 186987 مليار دينار جزائري نتيجة التدابير السياسية التي تم اتخاذها لخفض الإنفاق وترشيده، حيث بلغت نسبة مساهمة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات 19.44% سنة 1999 وذلك لصالح نفقات التسيير.

الجدول رقم (02): تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1991-1999. الوحدة مليار دينار.

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	الناتج الداخلي الخام pib	مجموع النفقات إلى الناتج
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %			
1991	153800	72.51	58300	27.49	212100	862132	24.60
1992	276131	65.72	144000	34.28	420131	1074696	39.09
1993	291417	61.14	185210	38.86	476627	1189725	40.06
1994	330403	58.34	235926	41.66	566329	1487404	38.07

37.89	2004994	759617	37.64	285923	62.36	473694	1995
28.19	2570028	724609	24.01	174013	75.99	550569	1996
30.40	2780168	845196	23.86	201641	76.14	643555	1997
30.94	2830490	875739	24.19	211884	75.81	663855	1998
29.70	3238197	961682	19.44	186987	80.56	774695	1999

Source: Rétrospective statistique (1970-2002), ONS, Edition 2005.

3-2- فترة الإنعاش الاقتصادي 2014-2000:

اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلّى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يركز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي، وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة إرتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دورا هاما في إتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الاقتصادي بعدا اجتماعيا كبيرا خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت تريبا كبيرا في الوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي بحيث تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1995-2000 في حدود 28% بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر. وهنا سنحاول تحليل تطور النفقات العامة للميزانية خلال فترة نهضة الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (03): تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2012. الوحدة مليار دينار

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	الناتج الداخلي الخام pib	مجموع النفقات إلى الناتج
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %			
2000	856193	73%	321929	27%	1178122	4123513.9	29%
2001	963633	73%	357395	27%	1321028	4227113.1	31%
2002	1097716	71%	452930	29%	1550646	4522773.3	34%
2003	1122800	66%	567400	34%	1690200	5252321.1	32%
2004	1251100	66%	640700	34%	1891800	6150453.5	31%
2005	1245100	61%	806900	39%	2052000	7563609.8	27%
2006	1437900	59%	1015100	41%	2453000	8520557.3	29%
2007	1673900	54%	1434600	46%	3108500	9306243.9	33%
2008	2217700	53%	1973300	47%	4191000	11090000	38%
2009	2300000	54%	1946300	46%	4246300	10034300	42%
2010	2683800	59%	1829000	41%	4512800	12049500	37%
2011	3797200	66%	1934200	34%	5731400	14384800	40%
2012	4935900	69%	2234000	31%	7169900	15843000	45%

Source:- Rétrospective statistique (1970-2002), ONS, Edition 2005.- rapport de la banque d'Algérie 2007 et 2012.

في سنة 2004 بلغ الإنفاق العام إلى حدود 1891.8 مليار دينار وبمعدل نمو قدره 14.1% بالمقارنة مع سنة 2003، ثم شهد عام 2004 تسجيل تراجع طفيف في اتجاهات التغير للنفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، وذلك بتطور النفقات الجارية بمعدل 25.3%، وتراجع النفقات الرأسمالية بمعدل 3.2% وهو ما يبرره الانتهاء من تطور بعض المصروفات في إطار مختلف برامج التجهيز وإعادة الإعمار بين عامي 2001 و2004، وترجع الزيادة الكبيرة في النفقات الجارية سنة 2004 (25.3%) أساسا إلى الزيادة في الإنفاق من التحويلات الجارية التي تجاوزت 410.4 مليار دينار^{xix}.

في سنة 2005 بلغ معدل النمو في إجمالي الإنفاق 5% مقارنة بسنة 2004، حيث استقرت عند حدود 2052 مليار دينار، حيث تعتبر سنة 2005 سنة استقرار نسبي في تطور النفقات الجارية مع استمرار الاتجاه نحو الزيادة في النفقات الرأسمالية^{xx}.

الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2006 تميزت النفقات المالية فيها بالارتفاع فقد انتقلت من 2052 مليار دينار سنة 2005 إلى 2453 مليار دينار سنة 2006، أي أن معدل الزيادة بلغ 18.5% ومن الملاحظ أن النفقات الكلية للميزانية قد ارتفعت بمعدل 56.6% خلال الفترة 2006-2002 وهو ما يدل على أن الدولة خصصت نفقات كبيرة لإنعاش الاقتصاد. وبالنظر إلى نفقات التسيير نجدتها ارتفعت بـ 15.4% وهو ما يعادل تدفقا قدره 191.2 مليار مقارنة مع سنة 2005 نتيجة ارتفاع التحويلات الجارية وبدرجة أقل نفقات المستخدمين. أما نفقات التجهيز

فقد قدرت بـ 1015.1 مليار سنة 2006 بمعدل زيادة قدره 23% مقارنة بسنة 2005، وتخص أهم الزيادات كل من نفقات الإستثمار والنفقات المتعلقة بمخططات البلديات وبنفقات قطاع الإسكان وبالمقابل فإن نفقات المناجم والطاقة والري والتربية والتكوين عرفت تراجعا مقارنة بسنة 2005.

الجهد الميزاني المتفق عليه لبعث النشاط الاقتصادي من خلال مختلف البرامج الخاصة بالنفقات العمومية ارتفع خلال العامين الماضيين وهو ما يبرهنه النمو السريع لنفقات الإستثمار مقارنة مع نفقات التسيير، إذ أن النفقات الأولى ارتفعت بنسبة 75% ما بين عامين 2005-2007 (39.9% لعام 2007) والثانية بنسبة 34.3% (16.3% لعام 2007).

إن نفقات التسيير وبنفقات التجهيز التي تم إدخالها مبدئيا في الميزانية بمقدار 1574.9 مليار دينار و 1477.7 مليار دينار في قانون المالية التكميلي لسنة 2007 ارتفعت إلى 1652.7 مليار دينار و 2294 مليار دينار على التوالي في قانون المالية التكميلي لنفس السنة، في حين المبالغ المضافة للميزانية على أساس نفقات التسيير تم استهلاكها بالكامل، أما نفقات التجهيز بلغت نسبة 61.9% وهذا بسبب قدرات الامتصاص المحدودة بالرغم من نسبة انجاز ضعيفة جدا^{xxi}.

وفي سنة 2008 ارتفعت نفقات التسيير بمبلغ 553.4 مليار دينار في حين ارتفعت نفقات التجهيز بمبلغ 513.8 مليار، ويعود هذا الارتفاع الكبير في نفقات التسيير إلى الارتفاع في التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75%، من بينها نفقات مصالح الإدارة حيث ساهمت هذه الأخيرة بنسبة 14.9% كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك بنسبة 30%^{xxii}. هذا الوضع استمر إلى غاية سنة 2010 حيث بلغت قيمة النفقات العامة 4512.8 مليار دينار.

في سنة 2010 ارتفع إجمالي نفقات الميزانية بنسبة 6.3% بعد استقرار نسبي في سنة 2009، في حين تراجعت نفقات التجهيز في كل من سنة 2009 و 2010 بـ 1.4% و 6% على التوالي، بعد ارتفاعهما القوي سنة 2005 وقد بلغ معدل نفقات التجهيز أقصى مستوى له في سنة 2007 بنسبة 41.3% مقابل 37.5% سنة 2008، وعليه بعد عدة سنوات من التطور المتزايد انخفضت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، منتقلة من 19.4% في سنة 2009 إلى 15.1% في سنة 2010 مما يشهد على التباطؤ المحسوس للاستيعاب في هذا المجال، أما فيما يخص نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام في سنة 2010 (22.3% مقابل 22.9% سنة 2009) في حين نتجت الزيادة في النفقات الجارية أساسا عن النفقات الخاصة بالمستخدمين، بالإضافة إلى هذا بقي معدل تغطية نفقات التسيير بإيرادات خارج المحروقات مستقرا في سنة 2010 بـ 54.8% بعد انخفاض من سنة 2006 إلى سنة 2008^{xxiii}.

في سنة 2012 تواصل تراجع معدل تغطية النفقات الجارية بالإيرادات خارج المحروقات ليصل 45.1% (55.6% في سنة 2010)، تحت تأثير استمرار التوسع القوي لهذه النفقات، خصوصا التحويلات الجارية (عدم الأسعار، التحويلات للجماعات المحلية...). أصبحت هذه النفقات لا تغطي بالإيرادات العادية سوى بواقع 82.6% في 2012 (102.1% في سنة 2011). يترجم هذا التطور غير المواتي نقطة ضعف معتبرة لميزانية الدولة. بالمثل، وبعد استقرار في سنة 2010 في حدود 22.2% ارتفعت نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام إلى 31.2% في 2012 (26.7% في سنة 2011) في حين استقرت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي عند 14.1% بعد انخفاض دام سنتين متتاليتين (15.1% في سنة 2010 و 19.5% في سنة 2009). وهذا يعكس التباطؤ المحسوس في قدرة الامتصاص في هذا المجال ترابطا مع انشغال تحسين فعالية نفقات الإستثمار العمومي.

ونتيجة لذلك فإن مواصلة كل من نمو إجمالي نفقات الميزانية بشكل قوي في سنة 2012 (22.5% مقابل 31% في سنة 2011)، ومؤخرا، الارتفاع الكبير في النفقات الجارية غير قابلان للاستمرار، بالنظر إلى زيادة هشاشة المالية العامة في حالة صدمات خارجية ارتباطا بخطر أسعار المحروقات في السوق العالمية للطاقة^{xxiv}.

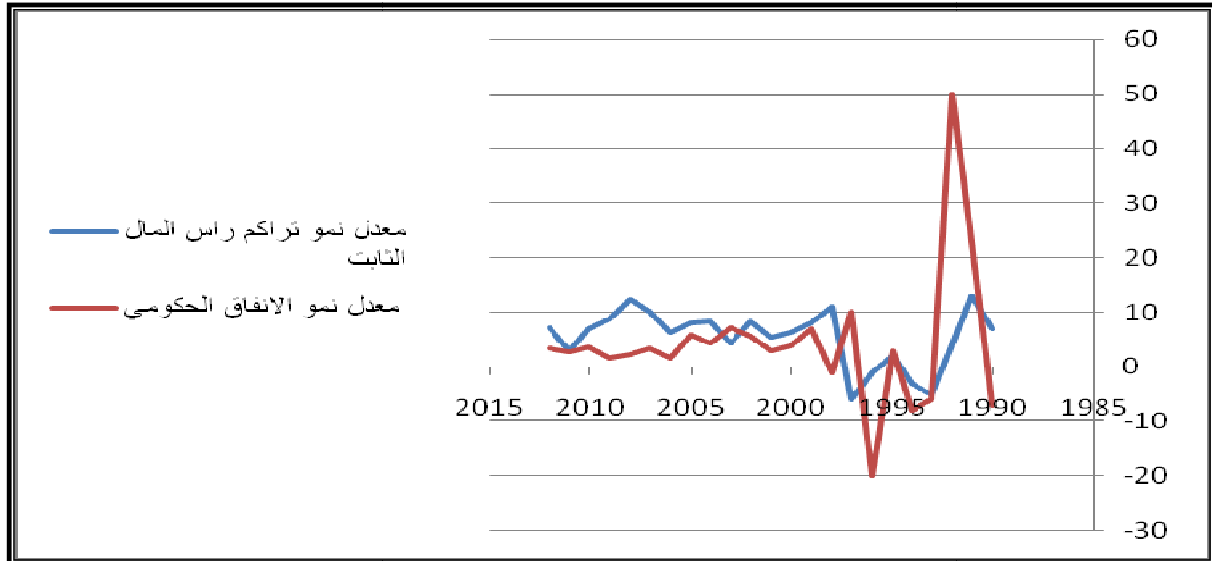
3- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الإستثمار الخاص (أثر المزاخمة).

أثر المزاخمة في الاقتصاد الجزائري مرهون أساسا بعنصرين مهمين وهما^{xxv}:

-تطورات أسعار البترول والتي تعتبر المتحكم الرئيسي في حجم الإيرادات العامة التي يتم من خلالها تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث أنه في حالة ما إذا كانت الإيرادات النفطية منخفضة بسبب تراجع أسعار البترول فإن مزاخمة الإنفاق الحكومي للاستثماري الخاص تكون كبيرة إلى درجة معينة.

-أما العنصر الثاني فيتمثل في برامج الاستثمارات الحكومية التي تتطلب موارد ضخمة وبالتالي فهي تزامم الاستثمار الخاص على الموارد المالية. ولتحليل أثر المزاخمة في الاقتصاد الجزائري نقوم بدراسة وتحليل العلاقة بين معدل نمو الإنفاق الاستثماري والذي يتجلى في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت والإنفاق الحكومي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): أثر المزاخمة في الاقتصاد الجزائري.



المصدر: مخرجات excel.

يتضح من خلال الشكل وجود أثر مزاخمة خاصة خلال الفترة 1997-2004 حيث أن التطورات العكسية لكل من الإنفاق الحكومي الكلي وتراكم رأس المال الثابت تبين أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تقليص تراكم رأس المال الثابت وتفسير ذلك أن الفترة الممتدة ما بين 1997-2001 شهدت انخفاض الإيرادات النفطية بسبب تدني مستوى أسعار النفط، مما ساهم في وجود أثر مزاخمة كبير، أما الفترة الممتدة من 2001-2004 فبالرغم من انتعاش أسعار البترول وتحسن الإيرادات النفطية بسبب تحسن سوق النفط العالمي لا يزال الأثر العكسي للإنفاق الحكومي على تراكم رأس المال الثابت واضحا من خلال الشكل، ويرجع ذلك إلى أن الدولة قامت بتسطير البرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي الذي اهتم بتشكيل البنية التحتية باستغلال الارتفاع الكبير في أسعار البترول في تلك الفترة وفي ظل ضعف القطاع الخاص، إلا أنه انطلاقا من سنة 2004 نلاحظ أن هناك انسجاما بين منحى معدل نمو تراكم رأس المال الثابت ومعدل نمو الإنفاق الحكومي وهذا راجع إلى انتعاش القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام بسبب تطوير البنية التحتية 2001-2014.

الخلاصة:

بالنظر إلى السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2012 نجد أنها شهدت توسعا في الإنفاق وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز وهو ما يمكن أن نطلق عليه السياسة الإنفاقية التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها الجزائر على طول الفترة المدروسة، بالإضافة إلى ذلك وجدنا أن الإيرادات العامة شهدت نموا كبيرا خلال فترة الدراسة، معتمدة في ذلك على الجباية البترولية، بعد فشل برامج الحكومة في إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، الأمر الذي يبقي السياسة المالية رهينة العوامل الخارجية التي تعصف بأسعار النفط. وبالتالي ظهور عجز موازني خاصة قبيل أزمة النفط سنة 1986 حيث نلاحظ أن الإيرادات العامة وموارد الدولة لاتغطي حجم الإنفاق العام (عجز في الموازنة العامة) واستمر الوضع طيلة سنوات التسعينات التي تميزت بجفاف منابع التمويل وضعف الموارد، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية القبول بمشروطة صندوق النقد الدولي و إتباع إصلاحاته. لكن الأمر لم يتوقف على هذه المرحلة وإنما شهدت بعض سنوات البحبوحة المالية 2002-2014 عجزا ممنهج اما يدل على أن الجزائر كغيرها من الدول تأثرت بالنظرية المالية الحديثة التي لم تعد تولى أهمية كبيرة لتوازن الميزانية فهي لا تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه تشوه اقتصادي ومالي ، بل يمكن الاستناد إلى فكرة العجز المؤقت أو المقصود أو المنظم *déficit systématique* والذي يستند بدوره على فكرة التوازن الاقتصادي ، بحيث أن الدولة من أجل مواجهة حالات الكساد والركود وأزمات البطالة يجب عليها الزيادة في النفقات العامة المتعلقة بالاستثمارات من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي وتنشيط الطلب الكلي، كما تلجأ إلى تقديم الإعانات ومختلف النفقات التحويلية من أجل الدعم الاجتماعي والاقتصادي ، وبهذه الطريقة يمكن للاقتصاد أن يخرج من حالة الركود والرتابة التي يعانها لينتقل إلى المستوى الذي يشتغل فيه الجهاز الإنتاجي وتنقص فيه البطالة إلى المستويات الدنيا ، والعجز بهذا المعنى هو عجز غير دائم ينتهي بمجرد وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل ولهذا سمي بالعجز المؤقت.

اما فيما يخص اثر المزاخمة فإننا وجدنا تطورات عكسية لكل من الإنفاق الحكومي الكلي وتراكم رأس المال الثابت تبين أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تقليص تراكم رأس المال الثابت مما يعني وجود اثار مزاخمة طيلة اغلب سنوات الدراسة ويرجع ذلك اساسا الى توجه الاقراض الى القطاع العام على حساب القطاع الخاص الذي هو اكثر مخاطرة.

- i ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 09، جامعة بسكرة، 2011، ص 109.
- ii صالح صالح، دور الدولة في الحياة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 04، 2005، ص 22.
- iii صالح صالح، مرجع سابق، ص 23-24.
- iv سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، حالة الجزائر، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 347.
- v شمول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمدينة، 2001، ص 28.
- vi رمزي زكي، الصراع الفكري الاجتماعي حول عجز الميزانية العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991، ص 30.
- vii صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2، 1988، ص 32.
- viii انظر قانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقانون المالية.
- ix صالح الرويلي، مرجع سابق، ص 26.
- x مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 90.
- xi زهير أحمد شامية، المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، ص 96.
- xii سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران، 1999، ص 142.
- xiii محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2007، ص 157-158.
- xiv العلي، د. عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار ثراء للنشر، عمان، 2009، ص 58.
- xv صندوق النقد الدولي، الميزانية والتحليل المالي الكلي، واشنطن، 1989، ص 08.
- xvi م. سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 68، ص 296-297.
- xvii يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 42-43.
- xviii المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1997، ص 30-33.
- xix التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004، ص 68.
- xx التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2005، ص 80.
- xxi التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2007، ص 88-89.
- xxii التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008، ص 109-110.
- xxiii تدخل محافظ بنك الجزائر لدى المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، ص 5.
- xxiv تدخل محافظ بنك الجزائر لدى المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول لسنة 2013، ص 11-12.
- xxv وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 327-326.